



Distr.
GENERAL

A/RES/34/169
5 February 1980

UN LIBRARY

FEB 14 1980

UN/RESOLUTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٨٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثالثة (A/34/783)]

١٦٩/٣٤ - مدونة لقواعد السلوك للموظفين المكلفين
بانفان القوانين

ان الجمعية العامة ،

ان ترى ، ان المقاصد المعلنة في ميثاق الامم المتحدة تتضمن تحقيق التعاون الدولي
في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر
أو الجنس أو اللغة أو الدين ،

وان تشير ، بوجه خاص ، الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١) ، والى العهد
الدوليين الخاصين بحقوق الانسان (٢) ،

وان تشير أيضا الى اعلان حماية جميع الاشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب
المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة ، وهو الاعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة
في قرارها ٣٤٥٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ،

وان تدرك أن طبيعة مهام انفاذ القوانين في سبيل حماية النظام العام ، والطريقة التي
تتم بها ممارسة هذه المهام ، تؤثران تأثيرا مباشرا على نوعية حياة الافراد وحياة المجتمع ككل ،

وان تدرك أهمية المهمة التي يؤديها الموظفون المكلفون بانفاذ القوانين بعناية وكرامة ،
تمشيا مع مبادئ حقوق الانسان ،

(١) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣) .

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) ، المرفق .

.../...

80-03107

وان تعي ، مع ذلك ، إمكانية الاساءة التي ينطوى عليها القيام بواجبات من هذا القبيل ،
وان تسلم بأن وضع مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين مادموا لا واحد
من تدابير هامة عديدة لحماية جميع حقوق ومصالح المواطنين الذين يخدمهم الموظفون المكلفون
بانفاذ القوانين ،

وان تدرك ان هناك مبادئ وشروطا هامة اخرى للقيام بمهام انفاذ القوانين بصورة
انسانية ، وهي :

(أ) أنه ينبغي أن يكون كل جهاز لانفاذ القوانين ، أسوة بجميع الأجهزة في نظام
القضاء الجنائي ، مثالا للمجتمع ككل ومتجاوبا معه ومسؤولا أمامه ،

(ب) ان المحافظة الفعلية على المعايير الاخلاقية في صفوف الموظفين المكلفين بانفاذ
القوانين تتوقف على وجود مجموعة من القوانين الجيدة الاعداد والمقبولة لدى الناس والانسانية
النزعة ،

(ج) ان كل موظف من الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين هو جزء من نظام القضاء
الجنائي الذي يهدف الى منع الجرائم ومكافحتها ، وان لسلوك كل موظف أثرا في النظام بأكمله ،

(د) انه ينبغي لكل هيئة من هيئات انفاذ القوانين ، وفاء بالشرط الاساسي لاي
مهنة ، ان تتقيد بواجب تحقيق انضباطها الذاتي ، تمشيا تماما مع المبادئ والمعايير المنصوص عليها
هنا ، وان اعمال الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين ينبغي ان تخضع للمراقبة العامة ، سواء أكان
ذلك بواسطة مجلس مراجعة ، او وزارة ، او نيابة عامة ، او السلطة القضائية ، أو أمين مظالم ، او لجنة
مواطنين او بواسطة أى مجموعة مشتركة من هذه الهيئات ، أو أية هيئة مراجعة أخرى ،

(هـ) ان المعايير في حد ذاتها تفتقر الى القيمة العملية ما لم يصبح محتواها ومعناها ،
عن طريق التعليم والتدريب وعن طريق المراقبة ، جزءا لا يتجزأ من عقيدة كل موظف من الموظفين
المكلفين بانفاذ القوانين ،

تعتمد مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بانفاذ القوانين ، الواردة في مرفق هذا
القرار ، وتقرر احوالها الى الحكومات مع التوصية بالنظر بعين القبول الى استخدامها في اطار
التشريعات او الممارسات الوطنية بوصفها مجموعة من المبادئ التي يتقيد بها الموظفون المكلفون
بانفاذ القوانين .

الجلسة العامة ١٠٦
١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩

مرفق

مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بانفاذ القوانين

المادة ١

يعنى الموظفون المكلفون بانفاذ القوانين ، في كل الأوقات ، بالواجب الملقى على عاتقهم بموجب القانون ، وذلك بخدمة المجتمع وحماية جميع الأشخاص من الأعمال غير القانونية ، على نحو يتفق والدرجة العالية من المسؤولية التي تتطلبها مهنتهم .

التعليق (٣) :

(أ) يقصد بحبارة " الموظفون المكلفون بانفاذ القوانين " جميع موظفي القانون ، سواء أكانوا معينين أم منتخبين ، الذين يمارسون صلاحيات الشرطة ، ولا سيما صلاحية الاعتقال أو الاحتجاز .

(ب) في البلدان التي تتولى صلاحيات الشرطة فيها السلطات العسكرية ، سواء أكانت بالزى الرسمي أم لا ، أو قوات أمن الدولة ، يعتبر تعريف " الموظفون المكلفون بانفاذ القوانين " شاملا لموظفي تلك الأجهزة .

(ج) يقصد بخدمة المجتمع أن تشمل ، بوجه خاص ، تقديم خدمات لمساعدة أفراد المجتمع المحتاجين الى مساعدة فورية لأسباب طارئة ، شخصية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو من أى نوع آخر .

(د) لا يقصد بهذا الحكم أن يغطي فقط جميع أعمال العنف والسلب والأذى وإنما يقصد به ان يتخطى ذلك ليشمل كامل مجموعة المحذورات التي تقع تحت طائلة القانون الجنائي . وهو يشمل أيضا سلوك الأشخاص غير القادرين على تحمل المسؤولية الجنائية .

المادة ٢

يحترم الموظفون المكلفون بانفاذ القوانين ، أثناء قيامهم بواجباتهم ، الكرامة الانسانية ويحافظون على حقوق الانسان لكل الأشخاص ويؤدونها .

(٣) توفر التعليقات معلومات لتسهيل استعمال المدونة في اطار التشريع أو الممارسات الوطنية . وبالإضافة الى ذلك ، يمكن للتعليقات الوطنية أو الاقليمية أن تحدد خصائص معينة للنظم والممارسات القانونية لمختلف الدول او المنظمات الاقليمية المشتركة بين الحكومات من شأنها أن تساعد على تطبيق المدونة .

التعليق :

- (أ) يحدد القانون الوطني والدولي حقوق الانسان المشار اليها وينص على حمايتها . ومن الصكوك الدولية ذات الصلة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، وعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والاتفاقية الدولية لمنع جريمة إبادة الأجناس وقمعها ، والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية .
- (ب) ينبغي أن تحدد التعليقات الوطنية على هذه المادة الأحكام القانونية الإقليمية أو الوطنية التي تحرف هذه الحقوق وتنص على حمايتها .

المادة ٣

لا يجوز للموظفين المكلفين بانفاذ القوانين استعمال القوة الا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم .

التعليق :

- (أ) يشدد هذا الحكم على أن استعمال القوة من قبل الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين ينبغي أن يكون أمرا استثنائيا ، ومع أنه يوحي بأنه قد يكون من المأذون به للموظفين المكلفين بانفاذ القوانين أن يستخدموا من القوة ما يرى بصورة معقولة أنه ضروري في الظروف القائمة للحمل على منسج الجريمة أو لتنفيذ الاعتقال القانوني للمجرمين أو المشتبه بأنهم مجرمون ، أو المساعدة على ذلك ، ولا يجوز استخدام القوة بشكل يتعدى هذا الحد .
- (ب) يقيد القانون الوطني عادة استعمال القوة من قبل الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين وفقا لمبدأ التناسب . ويجب أن يفهم أنه يتعين احترام مبادئ التناسب المعمول بها على الصعيد الوطني في تفسير هذا الحكم . ولا يجوز بأية حال تفسير هذا الحكم بما يسمح باستعمال القوة بشكل لا يتناسب مع الهدف الشرعي المطلوب تحقيقه .
- (ج) يعتبر استعمال الأسلحة النارية تدبيرا متطرفا . وينبغي بذل كل جهد ممكن لتأدي استعمال الأسلحة النارية ، ولا سيما ضد الأطفال وينبغي . بوجه عام ، عدم استعمال الأسلحة النارية إلا عند ما يبدى الشخص المشتبه في ارتكابه جرما مقاومة مسلحة أو يهدد حياة الآخرين بطريقة أخرى ، وتكون التدابير الأقل تطرفا غير كافية لكبح المشتبه في ارتكابه جرما أو لالقاء القبض عليه . وفي كل حالة يطلق فيها سلاح ناري ينبغي على الفور تقديم تقرير الى السلطات المختصة .

المادة ٤

يحافظ الموظفون المكلفون بانفاذ القوانين على سرية ما في حوزتهم من أمور ذات طابع سرية ، ما لم يقتض خلاف ذلك كل الاقتضاء أداء الواجب أو متطلبات العدالة .

التعليق :

يحصل الموظفون المكلفون بانفاذ القوانين ، بحكم واجباتهم ، على معلومات قد تتصلق بالحياة الخاصة للأفراد أو يمكن أن تضر بمصالح الآخرين ، ويسمحتهم على وجه الخصوص . وينبغي توخي الحرس الشديد في الحفاظ على هذه المعلومات واستخدامها ، ولا ينبغي افشاء هذه المعلومات الا بحكم أداء الواجب أو خدمة العدالة . وأى افشاء لهذه المعلومات لأغراض أخرى أمر غير مشروع على الإطلاق .

المادة ٥

لا يجوز لأى موظف من الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين أن يقوم بأى عمل من أعمال التحذير أو غيره من ضروب المعاملة أو الحقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، أو أن يحرّض عليه أو أن يتخاض عنه ، كذلك لا يجوز لأى من الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين أن يتذرع بأوامر عليا أو بذروف استثنائية كحالة الحرب ، أو التهديد بالحرب ، أو تهديد للأمن القومي ، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي ، أو أية حالة أخرى من حالات الطوارئ العامة ، لتبرير التحذير أو غيره من ضروب المعاملة أو الحقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

التعليق :

(أ) يستمد هذا الحظر من اعلان حماية جميع الأشخاص من التضرّض للتحذير ، وغيره من ضروب المعاملة أو الحقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، وهو الاعلان الذى اعتمدته الجمعية العامة ، والذى جاء فيه :

" [ان اى عمل من هذه الاعمال يعتبر يعتبر] انتهاكاً للكرامة الإنسانية ويدان بوصفه انكاراً لمقاصد ميثاق الامم المتحدة وانتهاكاً لحقوق الانسان والحريات الاساسية المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان [وغيره من الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الانسان] " .

(ب) يعرف الاعلان التعذيب كما يلي :

" . . . يقصد بالتعذيب أى عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد ، جسديا كان أو عقليا ، يلحق عمدا بشخص ما بفعل أحد الموظفين العموميين أو بتحريري منه ، وذلك لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو من شخص آخر على معلومات أو اعتراف ، أو محاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه ، أو تخويله أو تخويل أشخاص آخرين . ولا يشمل التعذيب الألم أو العناء الذى يكون ناشئا عن مجرد جزاءات مشروعة أو ملازما لها أو مترتباً عليها ، بقدر تمشي ذلك مع مجموعة القواعد الدنيا لمعاملة السجناء " (٤) .

(ج) لم تحرف الجمعية العامة تعبير " المعاملة أو الحقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة " . ولكن ينبغي تفسيره بشكل يضمن أكبر حماية ممكنة من جميع أشكال الاساءة ، جسدية كانت أو عقلية .

المادة ٦

يكلف الموظفون المكلفون بانفاذ القوانين الحماية التامة لصحة الأشخاص المحتجزين لديهم ، وطلبهم ، بوجه خاص ، اتخاذ التدابير الفورية لتوفير العناية الطبية لهم كلما لزم ذلك .

التعليق :

(أ) توفر " العناية الطبية " ، التي يقصد بها الخدمات التي يقدمها أى من الموظفين الطبيين ، بمن فيهم الأطباء والمساعدون الطبيون المجازون ، عند الاقتضاء أو الطلب .

(ب) ولكن كان من المحتمل أن يكون الموظفون الطبيون ملحقين بعملية انفاذ القوانين فانه يجب على الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين أن يأخذوا بعين الاعتبار رأى هؤلاء الموظفين عند ما يوصون بتوفير العلاج المناسب للشخص المحتجز من قبل موظفين طبيين من خارج عملية انفاذ القوانين أو بالتشاور معهم .

(ج) من المفهوم أن على الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين أيضا أن يوفرُوا العناية الطبية لضحايا انتهاك القانون أو ضحايا الحوادث التي تقع خلال حالات انتهاك القانون .

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين : تقرير من اعداد الأمانة العامة (منشورات الأمم المتحدة . رقم المبيع : 1956.IV.4) ، العرفق الاول ، ألف .

المادة ٧

يُمتنع الموظفون المكلفون بانفاذ القوانين عن ارتكاب أى فعل من أفعال افساد الذمّة، وعليهم أيضا مواجهة جميع هذه الأفعال ومكافحتها بكل شدة .

التعليق :

(أ) ان أى فعل من أفعال افساد الذمة ، مثله في ذلك مثل أى من أفعال اساءة استخدام السلطة ، أمر لا يتفق ومهنة الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين . ويجب أن ينفذ القانون تنفيذًا كاملاً فيما يتعلق بأى موظف من الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين يرتكب فعلاً من أفعال افساد الذمة ذلك لأنه ليس للحكومات أن تتوقع انفاذ القانون على رعاياها اذا لم يكن في مقدورها أن في نيتها انفاذ القانون على موظفيها القائمين بذلك وداخل أجهزتها .

(ب) ولكن كان تعريف افساد الذمة يجب أن يكون خاضعاً للقانون الوطني ، فينبغي أن يكون مفهومًا أنه يشمل ارتكاب أو اغفال فعل ما لدى اضطلاع المرء بواجباته ، أو فيما يتعلق بهذه الواجبات ، استجابة لهدايا أو وعود أو حوافز سواء طلبت أو قبلت ، أو تلقى أى من هذه الأشياء بشكل غير مشروع ، ما أن يتم ارتكاب الفعل أو اغفاله .

(ج) ينبغي أن تفهم عبارة " فعل من أفعال افساد الذمة " المشار إليها أعلاه على أنها تشمل محاولة افساد الذمة .

المادة ٨

يقوم الموظفون المكلفون بانفاذ القوانين باحترام القانون وهذه المدونة . ويقومون أيضا ، قدر استطاعتهم ، بـ منع وقوع أى انتهاكات لها ومواجهة هذه الانتهاكات بكل شدة .

ويقوم الموظفون المكلفون بانفاذ القوانين ، الذين يتوفر لديهم ما يحملهم على الاعتقاد بوقوع أو قرب وقوع انتهاك لهذه المدونة ، بإبلاغ الأمر إلى سلطاتهم العليا وكذلك ، حيثما لزم ذلك ، إلى السلطات والأجهزة المختصة الأخرى التي تتمتع بصلاحيّة المراجعة أو إتاحة طرق الرجوع .

التعليق :

(أ) يشمل بهذه المدونة متى أدمجت في التشريعات أو الممارسات الوطنية . فإذا تضمنت هذه التشريعات أو الممارسات أحكاماً أقوى من الأحكام الواردة في هذه المدونة ، يحمّل بتلك الأحكام الأقوى .

(ب) تتوخى هذه المادة المحافظة على التوازن بين الحاجة إلى الانضباط الداخلي للمهية التي تتوقف عليها السلامة العامة إلى حد كبير من جهة ، والحاجة إلى معالجة انتهاكات

حقوق الانسان الأساسية من جهة أخرى . ويجب على الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين أن يبلغوا عن هذه الانتهاكات في إطار التسلسل القيادي ، وألا يقدموا على أية إجراءات قانونية أخرى خارج نطاق التسلسل القيادي إلا في الحالات التي لا يوجد فيها طرق رجوع أخرى متاحة أو فعالة . ومن المفهوم أن الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين لا يتعرضون لأية عقوبات إدارية أو غيرها بسبب قيامهم بالإبلاغ عن وقوع انتهاك لهذه المدونة أو عن قرب وقوع مثل هذا الانتهاك .

(ج) يقصد بحبارة " السلطات أو الأجهزة المناسبة التي تتمتع بصلاحيات المراجعة أو إتاحة طرق الرجوع " أية سلطة قائمة أو جهاز قائم بحكم القانون الوطني ، سواء داخل هيئة لإنفاذ القوانين أو على نحو مستقل عنها ، وتكون لها أو له سلطة مستمدة من القانون أو العرف أو من أي مصدر آخر للنظر في المطالب والشكاوى الناجمة عن الانتهاكات التي تنطبق عليها أحكام مدونة قواعد السلوك هذه .

(د) يمكن النظر إلى وسائل الاتصال الجماهيرية ، في بعض البلدان ، على أنها تضطلع بوظائف مماثلة للوظائف المبينة في الفقرة الفرعية (ج) أعلاه بشأن النظر في الشكاوى . ومن ثم فقد يكون هناك ما يبرر قيام الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين ، كوسيلة أخيرة وبما يتفق مع قوانين وأعراف بلدانهم وكذلك مع أحكام المادة ٤ من هذه المدونة ، بتوجيه انتباه الرأي العام إلى انتهاكات ما عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية .

(هـ) يستحق الموظفون المكلفون بانفاذ القوانين ، الذين يتقيدون بأحكام مدونة قواعد السلوك هذه ، أن ينالوا الاحترام والدعم الكامل والتعاون من قبل المجتمع ومن قبل الهيئة المسؤولة عن تنفيذ القوانين التي يحملون فيها ، وكذلك من قبل جميع العاملين في انفاذ القوانين .
